

قرار المحكمة العليا 3.0 بحظر المسلمين

تم التحديث في 26 يونيو 2018

في 26 يونيو، أصدرت المحكمة العليا في الولايات المتحدة قرارها في قضية ترامب ضد هاواي، مع الحفاظ على قانونية قرار الرئيس ترامب بحظر المسلمين. في قرار 5-4، وجدت المحكمة أن قرار الرئيس ترامب الثالث لمنع رعايا العديد من البلدان ذات الأغلبية المسلمة من دخول الولايات المتحدة لم ينتهك قانون الهجرة والجنسية أو الدستور. ورأت المحكمة أن الكونغرس، من خلال قانون الهجرة والجنسية، قد أعطى الرئيس السلطة الكاملة لمنع دخول أي فئة من غير المواطنين. كما رفضت المحكمة الحجة القائلة بأن قرار حظر المسلمين 3.0 ينتهك قانون وضع الدستور لأنها معادية للمسلمين.

حظر المسلمين 3.0

- في 24 سبتمبر 2017، أصدر الرئيس ترامب إعلاناً رئاسياً يمنع إلى أجل غير مسمى السفر إلى الولايات المتحدة لمعظم مواطني ست دول ذات غالبية مسلمة، وهي: تشاد وإيران وليبيا والصومال وسوريا واليمن، بالإضافة إلى كوريا الشمالية. كما حظرت بعض المسؤولين الحكوميين وأفراد عائلاتهم من فنزويلا. جاء هذا الإعلان كمحاولة الرئيس ترامب الثالثة لتنفيذ الوعد الذي قطعه بحظر دخول المسلمين إلى الولايات المتحدة.

الدعاوى القضائية ضد قرار حظر المسلمين 3.0

- قدمت عدة منظمات، بما في ذلك منظمة الدفاع عن المسلمين، [دعاوى قضائية](#) والإعلان عنها حتى قبل أن تصبح سارية المفعول. في 17 أكتوبر 2017، أصدرت محكمة محلية في هاواي ومحكمة محلية في ولاية ماريلاند أوامر قضائية على مستوى البلاد بوقف تطبيق قرار حظر المسلمين 3.0 ضد الأفراد ذوي العلاقات الحسنة النية في الولايات المتحدة. واستأنفت الحكومة تلك القرارات.
- في 4 ديسمبر 2017، أصدرت المحكمة العليا أمراً يسمح ببدء العمل على قرار حظر المسلمين 3.0 بشكل مؤقت حتى يتم حل جميع الدعاوى القضائية المعلقة.
- في 22 ديسمبر، أصدرت محكمة الاستئناف بالدائرة التاسعة قراراً في إحدى القضايا، وهي قضية هاواي ضد ترامب، مع التمسك بالأمر القضائي الصادر عن المحكمة المحلية وإثبات أن قرار حظر المسلمين 3.0 غير قانوني بموجب القانون الفيدرالي، لأنه "ينتهك قانون [الهجرة والجنسية] ويتجاوز نطاق السلطة المفوضة للرئيس."
- في 14 فبراير 2018، أصدرت محكمة الاستئناف للدائرة الرابعة قراراً في ثلاث قضايا موحدة تطعن بقرار الحظر، بما في ذلك التحالفات الإيرانية عبر الحدود ضد ترامب، الطعن الذي قدمته منظمة الدفاع عن المسلمين. وأيدت المحكمة أمر المحكمة المحلية، حيث وجدت أن الحظر ينتهك بند إقامة الدستور لأن هذه السياسة "غير مشوبة على نحو غير دستوري بالعداء للإسلام".
- استأنفت الحكومة تلك القرارات، واستمعت المحكمة العليا إلى حجج في قرار ترامب ضد هاواي في 25 أبريل 2018.

قضايا أمام المحكمة العليا

- قررت المحكمة في المقام الأول قرارين: (1) ما إذا كان الأمر يندرج ضمن سلطة الرئيس بشأن الهجرة، مما يسمح للرئيس بتعليق دخول المهاجرين لفترة من الوقت؛ و (2) ما إذا كان الإعلان ينتهك بند إقامة الدستور، الذي يمنع الحكومة من تفضيل دين على آخر.

قرار المحكمة العليا في 26 يونيو 2018

➤ أيدت المحكمة العليا قرار حظر المسلمين 3.0 بموجب قانون الهجرة والجنسية.

- القسم 1182 (ف) من قانون الهجرة والجنسية يمنح الرئيس السلطة، في ظل ظروف محددة، بمنع دخول فئات معينة من غير المواطنين. ورأت المحكمة أن قرار حظر المسلمين يقع ضمن صلاحيات الرئيس بموجب هذا البند من قانون التمييز العنصري لأن لغة النظام الأساسي "تمنح الرئيس سلطة تقديرية واسعة". ووفقاً للمحكمة، فإن إقرار حظر المسلمين كان بمثابة ممارسة قانونية لهذا التقدير، لأن الرئيس ترامب يرى أن دخول غير المواطنين من الدول ذات الأغلبية المسلمة "سيكون ضاراً بالمصلحة الوطنية".
- كما يتضمن قانون الهجرة والجنسية حكماً، المادة 1152 (أ) (1) (أ)، يمنع الحكومة التمييز ضد الأفراد على أساس الجنسية عند إصدار تأشيرات الهجرة. ومع ذلك، وجدت المحكمة أن شرط عدم التمييز هذا يقتصر على عملية إصدار التأشيرات ولا ينطبق على تحديد ما إذا كان غير المواطن مقبولاً أم لا. لذلك، لأن قرار حظر المسلمين ينطبق على تحديد المقبولية (وليس إصدار التأشيرات)، لا ينطبق حكم عدم التمييز.

➤ أيدت المحكمة العليا قرار حظر المسلمين 3.0 بموجب فقرة التأسيس من التعديل الأول للدستور.

- أقرت المحكمة بأن الرئيس ترامب ومستشاريه قد أصدروا عدداً من التصريحات والتعليقات المعادية للمسلمين. ومع ذلك، فقد ذكرت المحكمة أن مهمتها ليست استنكار تلك التصريحات، بل تحديد ما إذا كان الإعلان نفسه يتخذ موقفاً غير معادٍ للمسلمين، وبالتالي غير دستوري. وخلصت المحكمة إلى أنه لم يكن هناك ما يكفي من الأدلة لإثبات أن الإعلان كان بدافع العداوة.
- وبدلاً من ذلك، رأت المحكمة أن هدف حظر المسلمين هو "منع دخول المواطنين الذين لا يمكن فحصهم بشكل كافٍ وتحريض الدول الأخرى على تحسين ممارساتهم". وقد استشهدت المحكمة بالعديد من الأسباب التي جعلت المسلمين الحظوظين لا يعرضون العداوة الديني: لا يوجد ذكر للدين في نص قرار حظر المسلمين. يغطي الحظر الإسلامي "8% فقط من سكان العالم الإسلامي" والدول التي تعتبر مخاطر للأمن القومي؛ يعكس قرار حظر المسلمين نتائج عالمية في عملية الاستعراض؛ تمت إزالة ثلاثة بلدان إسلامية من قائمة الدول الإسلامية المحظورة في الأصل ضمن هذا الإصدار؛ هناك استثناءات لفئات من الناس في معظم البلدان التي يغطيها قرار حظر المسلمين. وهناك برنامج تنازل لأولئك الذين يشملهم الحظر ولكنهم ما زالوا يسعون إلى دخول الولايات المتحدة.
- في ضوء هذا كله، رأت المحكمة أنه من غير المرجح أن ينجح المنافسون في ادعائهم بأن الحظر الإسلامي ينتهك بند إقامة الدستور.

➤ وقد شرح القضاة الأربعة المخالفين الطرق العديدة التي يخطئ بها أمر المحكمة.

- أشارت معارضة القاضي سوتومايور إلى "قانون حرية المعلومات للمطالبيين" الصادر عن منظمة الدفاع عن المسلمين، مركز بريان ضد الولايات المتحدة الأمريكية، رقم 17، مدي 7520 (الدائرة الجنوبية لنيويورك 2017). في النسخة الثانية من قرار حظر المسلمين، ادعت الإدارة أن هناك حاجة إلى مراجعة عالمية لاكتشاف الدول التي فشلت في تقديم معلومات الهوية الكاملة لمقدمي طلبات الهجرة. في برينان، اكتشفت منظمة الدفاع عن المسلمون أن العملية أنتجت تقريراً لم يكن سوى 17 صفحة، جاء فيه "أن تحليل الحكومة لممارسات الفحص والتدقيق في مئات البلدان التي اختتمت إلى مثل هذه الوثيقة القصيرة يثير أسئلة جديدة حول شرعية الأساس المنطقي للأمن القومي للرئيس"، أو كما كتب سوتومايور، مشيراً إلى هذه القضية. وأشارت إلى أن "أوجه التشابه الصارخة بين منطق هذه القضية وقضية كوريماتسو ضد الولايات المتحدة" التي أيدت الاعتقال الياباني، وأعربت عن قلقها من أن الأغلبية قد تتجاهل السجل الشامل لتعصب ترامب المناهض للمسلمين والتي "تغض الطرف عن الألم والمعاناة" الذي سببه الإعلان لعدد لا يحصى من العائلات والأفراد، وكثير منهم من مواطني الولايات المتحدة" انضم القاضي جينسينغ إلى المعارضة.

- وفي الوقت نفسه، أكد معارضة القاضي براير، التي انضم إليها القاضي كاجان، على أنّ الحكومة لا تطبق حتى الإعلان كما هو مكتوب. يتضمن الإعلان أحكاماً بشأن استثناءات وإعفاءات لكل حالة على حدة للأفراد الذين يستوفون معايير معينة. لكن الإدارة تنكر أو تؤخر طلبات الإعفاء حتى من مقدمي الطلبات المؤهلين بوضوح. ووجد براير أدلة قوية على أنّ "التنازلات لا يتم معالجتها بطريقة عادية."

ما معنى ذلك

- حكم المحكمة العليا يعني أنّ النسخة الكاملة لقرار حظر المسلمين من المحتمل أن تكون سارية في جميع أنحاء البلاد. وعلى الرغم من أنّ القضية تعود الآن إلى المحاكم الأدنى من أجل رفع دعوى قضائية إضافية، فقد ألغت المحكمة العليا احتفاظها بالدائرة التاسعة، وبالتالي، فمن المرجح أن يتم حل الأمر القضائي في البلاد في الأيام القادمة.
- إذا كنت عرضة للحظر، فقد تتمكن من دخول البلد من خلال عملية التنازل. ووفقاً للمادة 3 من الإعلان، يجوز منح تنازل إذا كان رفض الدخول يتسبب في المشقة الوطنية غير المبررة، ولن يشكل الدخول تهديداً للأمن القومي أو السلامة العامة، وسيكون الدخول في المصلحة الوطنية. ويمكن منح الإعفاءات أيضاً على أساس كل حالة على حدة تبعا للظروف الفردية.
- راجع [صفحة حقائق قرار حظر المسلمين 3.0](#) لمعرفة المزيد من المعلومات حول الحظر وما يعنيه لك.